قضية ورأي

مظهر غير حضاري.. هل من موقف؟!

د.عادل إبراهيم الإبراهيم
libraheem@hotmail.com

مع تطور المجتمع تتطور التشريعات لخدمة المجتمع لتلبية الاحتياجات وتشجيع الاستثمار لما يعود بالفائدة للمستثمر والمستهلك.

وفي هذا الإطار تعمل الجهات المختصة بالدولة على تشجيع المستثمرين على الدخول في مشاريع اقتصادية، ولكن للأسف يوجد البعض منها دون وجود ضابط لها وهنا اشير الى السيارات المتنقلة التي تزاول انشطة تجارية مختلفة.

تلك السيارات للأسف اعطت صورة غير حضارية لدولتنا وتعيدنا الى الوراء، فهل يعقل ان تكون شاحنات متنقلة تعمل كمكاتب طباعة؟ وأين؟ في مناطق حضرية وأمام المؤسسات الحكومية التي اغلقت مكاتب الطباعة فيها؟ وما يصدر منها من ازعاج بمكائن توليد الطاقة!

أين الحكومة الإلكترونية وكيف يسمح وزير التجارة بترخيص مثل هذه الشاحنات؟!

وأين وزارة الداخلية التي تقف موقفا متجاهلا تجاه تواجد مثل تلك شاحنات البقالة المتنقلة في مناطق سكنية وما تسببه من ازعاج وإقلاق للراحة، وكأننا ارجعنا مدن الصفيح والعشيش بداية السبعينيات؟ هل هذا ما اسفر عنه التخطيط وتطوير مجتمعنا. وكأننا اغلقنا باب محال البقالة في المناطق السكنية التي تتواجد فيها افرع الجمعيات التعاونية الى وجود السيارات المتنقلة فيها.

نعم في كل بلاد العالم شاحنات سياحية تتواجد في المناطق السياحية وبألوان زاهية تقدم خدماتها ولكن في الكويت الأمر المستغرب هو ان تتواجد مثل تلك الشاحنات في المناطق السكنية الحضرية بدلا من حصر تواجدها على امتداد الخليج وفي المناطق النائية والشاليهات، فهذا قمة التأخر الحضاري!

فما فائدة بقالة متنقلة في منطقة سكنية فيها فرع جمعية تعاونية؟ ولماذا تتواجد شاحنات الطباعة عند المؤسسات الحكومية امام التطور التكنولوجي؟!

أسئلة نوجهها الى وزيري التجارة والداخلية، لعلنا نجد اجابة وافية ومقنعة تجاه هذا الوضع اللاحضاري!

إطلالة

سياسة الإحلال خجولة

خالد العرافة
khaled_news@hotmail.com

سبق أن تطرقنا الى التركيبة السكانية وإعادة النظر فيها من حيث مدى حاجة سوق العمل لهذا العدد من العمالة. آخر الاحصائيات الصادرة من الهيئة العامة للمعلومات المدنية أظهرت أن إجمالي العمالة ما يقارب 4 ملايين وافد مقابل مليون و400 ألف مواطن.

هناك آلية بنظري سوف تقضي على مشكلة العمالة السائبة، وتتمسك بالعمالة الماهرة التي يحتاجها سوق العمل وهم كثر.

أقترح على الحكومة تطبيقها من خلال ربط مدة الاقامة بالعمل بحد أقصى 5 سنوات غير قابلة للتجديد باستثناء بعض الوظائف المهمة منها الاطباء والفنيون والمعلمون ووظائف اخرى تخدم البلد بهدف تجديد الدماء والإنتاجية وكذلك القضاء على العمالة السائبة، اضافة الى تشكيل فرق من القوى العاملة والهجرة والشؤون يكمن عملها في التدقيق على المحلات والشركات، والتأكد من مطابقة اذن العمل مع وظيفة هؤلاء العمالة والمخالف منهم يحاسب وتنهى اقامته.

هناك قضية أخرى تتعلق بأزمة التوظيف رغم قلة عدد المواطنين مقابل الاعداد الاخرى للمقيمين نجد ان هناك بطالة يقابلها أعذار بحجج غير مقنعة من قبل بعض المسؤولين مفادها أن المواطن لا يقبل في الوظيفة الحكومية، وهذا غير صحيح والدليل على ذلك بادرة ديوان الخدمة المتمثلة في استحداث وظيفة مرافق للطلبة التي انضم لها عدد كبير من المتقدمين وفرجت على الكثير من المواطنين والمواطنات خطوة تسجل للمسؤولين بالديوان.

هناك توجه لدى مجلس الوزراء بتكويت الوظائف وتطبيق سياسة الاحلال ولكن لا نرى ذلك على أرض الواقع الا في الحدود الضيقة، ولا نعلم الأسباب في عدم إلزام الوزارات بذلك. في المقابل نجد البعض يتحايل على ذلك القرار بالتعيين في نظام المكافأة، والاستعانة من أجل الحصول على الإقامة الحكومية ومميزات اخرى في تلك الوظائف.

يعلم الجميع أن تكويت الوظائف الحكومية مطلب شعبي خلاف بعض الوظائف التي بحاجة الى الاستعانة بغير الكويتيين، ونحن مع هذا التوجه وأهمها التعليم والصحة ووظائف أخرى نظرا لقلة أصحاب تلك التخصصات بين الكويتيين.

نجد أن بعض الوظائف في معظم وزارات الدولة مخصصة للوافدين رغم قرار الاحلال وخير شاهد قطاع القانونية والإدارية والمالية في بعض الوزارات الذي يقابله أعداد كبير من الخريجين الكويتيين بنفس تلك التخصصات ينتظرون على قوائم التوظيف.

نتمنى من سمو رئيس مجلس الوزراء الشيخ جابر المبارك تحريك المياه الساكنة بتطبيق سياسة الاحلال بالفعل، ومساعدة ديوان الخدمة بتطبيقها من خلال إلزام الوزراء بالتقيد بتلك النسب المحددة.

كذلك نطلب من سموكم القيام بجولات تفقدية للاطلاع على مدى التزام تلك الوزارات في بسياسة الاحلال التي ستجدها في آخر أولويات البعض منها خاصة في القطاعات سالفة الذكر.

سمو الرئيس، مقولة الكويتي لا يعمل ولا ينتج غير صحيحة ابتدعها بعض المسؤولين الذين استحوذوا على وظائفهم القيادية بطريقة أو بأخرى وأصبح همهم الوحيد المحافظة على الكرسي ذي البرستيج والمكانة الاجتماعية في المجتمع.

أخيرا، نتمنى من سموكم تطبيق القانون ومحاسبة أي وزير عطل الإحلال في وزارته، لأن المواطن له حق في بلده يميزه عن غيره.

الحرف 29

إنها حقاً إدارة محترمة جداً

ذعار الرشيدي
waha2waha2waha@hotmail.com

شهادتي في الهيئة العامة للمعلومات المدنية قد تبدو مجروحة لأنني طالما ذكرت في مقالاتي انها انموذج يحتذى على جميع المستويات الإدارية والفنية والتنظيمية ودقة وجودة العمل.

وتفسيري ببساطة لهذا الأمر ان جميع من يتولى المناصب القيادية من المحترفين في مجالاتهم الإدارية، لذا نجحت الهيئة العامة للمعلومات المدنية في ان تكون انموذجا يحتذى داخليا وخارجيا، فكم من مؤسسة تسجيل قومي عربية استنسخت التجربة الكويتية من البطاقة المدنية.

بالأمس راجعت المبنى الجديد للبطاقة المدنية في الجهراء وبعيدا عن التنظيم وحسن الاستقبال وكأنك في فندق 5 نجوم، وجدت أمرا لافتا للنظر هو أن جميع الموظفين والعمال وحراس الأمن على درجة عالية من الأدب المهني في التعامل مع المراجعين بغض النظر عن جنسياتهم او أعمارهم.

وقفت بجانب حارس أمن ساعدني في إصدار البطاقة وسألته: «ليش الكل مؤدبين عندكم؟!» اكتفى بابتسامة ولم يرد.

□ □ □

طبعا برأيي أن إجابة سؤالي ذلك أن الهيئة بأكملها قائمة على الاحترافية بالعمل وفق عقيدة ان الجميع جاؤوا لخدمة المراجعين، فلا تعقيد ولا فذلكة ولا مشورة للمراجع ككثير من الإدارات الحكومية الاخرى «اللي تطلع عين المراجع عشان ورقة» وفي النهاية إنتاجيتها صفر كبير جدا على عكس ادارات هيئة المعلومات المدنية او التي نسميها جوازا «البطاقة المدنية».

□ □ □

توضيح الواضح: شكر خاص لمسؤول الصرف الفوري في الهيئة العامة للمعلومات المدنية بالجهراء الأستاذ يوسف العيدان الذي يتجاوب مع الجميع بشكل فعلا يثبت ان موظفي ومسؤولي البطاقة المدنية ما جاؤوا إلا لخدمة الناس.

□ □ □

توضيح الأوضح: شكر خاص للملازم أول فلاح عبيد الراجحي من مركز الجنسية والجوازات في سعد العبدالله، فمثله يجعل من الإدارة التي يعمل فيها بيئة عمل ناجحة ومنجزة وبمستويات متفوقة على المعدلات العادية، شكرا يا بوعبيد وأبيض وجه.

محلك سر

جامايكا

د.نرمين يوسف الحوطي
Nermin_alhoti@hotmail.com

المثل هو الناقل والمترجم لكلمات وأفكار ومشاعر المؤلف، فهو أداة ربط بين كل من الجمهور والمؤلف والمخرج أيضا.. ذلك هو معنى المثل وتلك هي حرفيته التي تقوم على عدة عناصر أهمها:

أن المثل يخلق لنا صورة واضحة كاملة لتفاصيل الشخصية التي يقوم بتمثيلها باستخدام الأدوات الممنوحة له من كل من المؤلف والمخرج.. كما لابد أن يضع المثل في ذهنه أنه لا يقوم بالتصوير والتمثيل فقط بل لابد من معايشة الشخصية التي يقوم بتجسيدها لكي يصل بنا لأن نعيش ونتأثر معه عاطفيا وفكريا.. ولكن السؤال كيف يصل المثل لهذا؟

من خلال اهتمامه بخارجيات وداخليات الشخصية التي يقوم بتمثيلها ليصل بنا إلى أن نشعر بعمق الشخصية وما تحمله من أفكار ويجعلنا نواكب الحدث وتطوره من خلاله.. ذلك هو مختصر تعريف المثل ومهمته وحرفيته كما درسناها وقرأنا عنها ومن هذا وذاك تكون إضاءة مقالتنا اليوم «جامايكا».

كما يطلقون عليه أهل الصحافة والإعلام «جامايكا» هو الممثل «محمد علاء» بعيدا عن أيقونته وعن حياته الشخصية فكلمتنا لا تبحث في شخصه بل سطور مقالتنا تبحر في حرفية الممثل «محمد علاء».

أكثر من عشرة أعوام في عالم الفن ما بين المسرح والتلفزيون والسينما ونحن نجد «جامايكا» يقوم بالعديد من الشخصيات قد تكون البعض منها ثانوية والبعض الآخر رئيسية ومن هذا وذاك تبقى له بصمته المؤثرة لدى المشاهد. ما يميز «جامايكا» تلقائيته في الأداء التمثيلي المدروس، تلك التلقائية التي تمثل بأداء وحرفية فائقة وهادئة لتصل إلى المشاهد بعمق فني وصورة جمالية للمشهد وهذا ما ينقص العديد من الممثلين الشباب في تلك الفترة.

اليوم نسلط الضوء على «جامايكا» كمثال يحتذى لما نصبو إليه من فكرة فنية، ففي كل عام يولد لنا نجم جديد يبهرنا بحرفيته الفنية وإيقاعه التمثيلي ولكن من هذا وذاك نجد أنه يوجد العديد من المؤسسات الفنية والشركات الإعلامية يقتصر دعمها لبعض البرامج «عفوا» لا قيمة فنية ولا هدفا تربويا، والإعلامي فقط من أجل تسليط الضوء على البعض من خلال حوارات لا جدوى لها، ومن هذا وذاك يبقى السؤال لبعض تلك الشركات والمؤسسات الداعمة لتلك البرامج التي هي مجرد «شو إعلاني»: لماذا لا تقومون بمسلسلات داعمة لهؤلاء الشباب الذين يمتلكون من حرفية الممثل العديد والكثير؟ بل إلى متى وأنتم تحجبون إعلامكم عن المواهب الحقيقة الفنية؟

مسك الختام: كلمة من أول سطر.. سطور مقالتنا سلطت إضاءتها على «جامايكا» كمثال لحرفية الممثل.. ذلك النموذج الذي نفقده في العديد من إعلامنا العربي.. فأين إعلامنا ومؤسساتنا وهيئاتنا العربية من الممثل العربي؟!

حديث الخاطر

العرب والعروبة

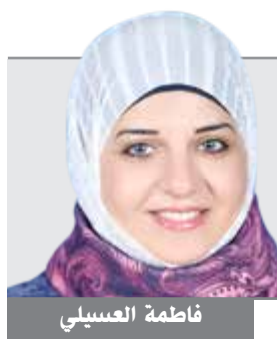

فاطمة العسيلي
Fatmaalosily@gmail.com

هنا بدأ الخوف يشحذ بين الضلوع، وفقد الأمل في عودة الكيان العربي من جديد، وذهب اليقين إلى أن العروبة أصبحت ذكرى دفنت مع الأسلاف.

أكتب بصعوبة من قوة الألم الذي ملأ دواخلي حينما شاهدت مقطع فيديو لأخ يطرد أخاه الذي هدم بيته وخرب موطنه وذهب إليه مستنجدا على الأقدام.

ظللت أعيد مشاهدة الفيديو وأبحث في الأخبار لأتأكد من مصداقية ما رأيت. هل حقا الأخ العربي يطرد أخاه الذي أصبح بلا مأوى ووطن يحميه، هل حقا أراد أن يرسله لحتفه في وطن مازال ينزف دما..!؟

كان العربي قديما يجير من يستجير به ويحميه ويكرمه حتى لو لم يكن على ديانته، سواء قبل الإسلام أو بعده، وعندما هاجر الرسول الكريم ﷺ بأصحابه لأهل المدينة المنورة هربا من تعذيب واضطهاد قريش لهم أكرمهم الأنصار وأحسنوا اليهم وأعطوهم بيوتهم وزوجوهم من أهلهم وكانوا يتسابقون على نيل ذلك الشرف والأجر العظيم. فأين أنتم أيها العرب من ذلك، أين ذهبت مكارم أخلاقكم وتقاليدكم وإنسانيتكم؟!، قلتها سابقا والآن أكررها

نعم، فاز «اليهود» والغرب في تفريقنا وزرع الكره والحقد والعنصرية بين العرب بعضهم بعضا والسؤال هنا:

هل هذه هي رغبتكم؟ لا تريدون إخوانكم في وطنكم حتى يعودوا مكرمين إلى وطنهم، أم هذا تحريض مسيس من شخص أو حكومة ؟!

ولا أرى أفضلية في إجابة عن أخرى.

أعلم أن اللجوء له سلبياته وخسائره، لكن بالتأكيد هذا وضع مؤقت فهلا تحملنا بعضنا يا أمة محمد.

إخواني.. قد فقدتم الكثير بذلك الموقف، وشمتم فينا الأعداء، الغرب يفتح ذراعيه للاجئين، والعرب يطردون بعضهم!

فلنتق الله في بعضنا البعض فالدنيا لَن تبقى لأحد.

قال تعالى (والذين تبوأوا الدار والإيمان من قبلهم يحبون من هاجر إليهم ولا يجدون في صدورهم حاجة مما أوتوا ويؤثرون على أنفسهم ولو كان بهم خصاصة ومن يوق شح نفسه فأولئك هم المفلحون).

خلجنة

الإلحاد.. والمثلية.. والنعناع!

منصور الضبعان

(1)

تدعم الماسونية عبر منظمات الإلحاد، وجمعيات تهتم بالمثلية الجنسية، دعما ماديا ومعنويا كل من يتبنى، وما يتبنى «الفكرين» في مشروع يصنع إنسانا جديدا ـ حسب مخططاتهم ـ مغايرا لإنسان الماضي ذي التقاليد والأخلاق، مشروع يصنع إنسانا مغموسا بالمادية البحتة!.. بلا قيم ولا مبادئ!

(2)

ولعلك تلاحظ ارتفاع هذين المصطلحين في المنافسات والمعارك.. لاسيما الانتخابية!

الإلحاد والمثلية الجنسية وجهان لعملة واحدة!

ولكن لماذا يفاجئنا بعض من لا نتوقعه بالسير في هذا الاتجاه؟!

(3)

الدعم المادي والمعنوي «المجزي» الذي يحصل عليه كل من يتبنى أفكارا إلحادية، أو يدعم المثلية الجنسية هو السبب الرئيس في انحراف مشاهير!، الجشع!

(4)

الفطر السليمة عموما، والعرب والمسلمون خاصة، تشمئز من الإلحاد والمثلية، وحين يفاجئك عربي أو مسلم بهذا التصرف فكن على يقين أن الأمر لا يعدو كونه بحثا عن المادة!

الكاتب في «واشنطن بوست» براندون أمبروزينو أعلن أنه اختار المثلية الجنسية، موضحا أن الإنسان يتأثر بمحيطه وبالتربية التي يتلقاها!

(5)

ويروج الجهلة أرقاما كاذبة حول نسب الإلحاد، ونسب قبول المثلية الجنسية إمعانا في التأثير بالمجتمعات السليمة، لاسيما في الخليج.. في محاولة لإقناع الآخرين بأن الأمر أصبح واقعا ومقبولا، في تدليس لا يخفى على ذي لب!

(6)

ويرتكز «السفلة» ـ الذين يرون منظومة الأخلاق عائقا ونظاما قديما ـ على محور رئيسي في دعمهم لحركات الإلحاد والمثلية وهو: السلمية!، وأن الملحدين والمثليين لا يؤذون أحدا!، وهذه نقطة يخجل العاقل من الرد عليها!

(7)

في المقهى.. نزع نظارته ثم قال بثقة: هل تعلم أن نسبة الإلحاد في السعودية 10٪!

قلت: لدينا ما يزيد على 20 مليون سعودي، وبالتالي لدينا ما يزيد على المليوني ملحد في السعودية!، منتشرين في 13 منطقة!، مما يعني أن هناك ما يقارب 153,000 ملحد في كل منطقة!

أعاد لبس نظارته وقال: النقاش معك غير مجد!

قلت: اطلبً شاي عادي.. أو نعناع؟!

كلام من القلب

د.عبدالرحمن العيسى

معضلة الرقم الآلي في الكويت

كما هو معروف الرقم الآلي هو ذلك الرقم الذي يوضع على قطعة معدنية ويعلق على الباب الخارجي للمنزل. أعتقد ان أغلب السكن الخاص صار يحتوي على هذا الأمر، ولكن الرقم الآلي هو أكبر من صفيحة معدنية أمام سكنك الخاص، فليس عن هذا نتحدث، نحن نتحدث عن أهمية الرقم الآلي بالنسبة لمشاريع الأعمال والقطاع الخاص، وهو يعتبر البداية الحقيقية التي يجب ان يفكر فيها أي مبادر للأعمال يقرر الاستغناء عن العمل الحكومي.

الرقم الآلي بالنسبة للخاص هو عبارة عن عنوان المكتب المؤجر او مقر الشركة او المشروع في الأوراق الرسمية، تحديد هذا الرقم يكون في مقر البطاقة المدنية، بالإضافة الى العنوان فهو يحمل توصيفا للعقار المستخدم، تجاري، استثماري ، سكني وهكذا، وهذا الرقم الآلي سيكون حاضرا في أي عقود وأي أوراق رسمية للمشروع مثل أوراق صادرة من البطاقة المدنية او ترخيص الشركة او تجديد الترخيص او أي عقود اخرى، وأي مكتب لا يحمل رقما آليا تكون قيمته الإيجارية في السوق منخفضة جدا ولا يعتد بعنوانه في أي أوراق ثبوتية، لذلك عند البداية في أي مشروع يجب على المبادر ان يسأل عن وجود الرقم الآلي للعنوان او المكتب ويستفسر عنه بنفسه.

ونظرا لأهمية هذا الرقم، هنا تكمن المشكلة، تكون إيجارات هذا المكاتب عالية جدا بالنسبة للمبادرين، على سبيل المثال في حولي شارع تونس تحديدا كانت القيمة الإيجارية لمكتب مرخص صغير جدا 3 أمتار في 4 أمتار بـ 300 دينار تقريبا من 5 سنوات، الآن القيمة تصل الى 450 وتكاد تلامس الـ 500 دينار بالشهر لنفس المساحة، مع العلم انه يوجد فائض كبير بالمكاتب، وهناك عزوف عن قطاع الأعمال الخاص وهجرة مرتجعة للعمل الحكومي، وتأتي هذه الزيادة الغريبة بسبب سياسة الاحتكار وجشع التجار وربما صعوبة استخراج رقم آلي لأي عقار نظر لوجود الكثير من المخالفات في الكثير من العقارات التجارية، وبذلك تصبح القيمة الإيجارية العالية كابوسا يلاحق العاملين في الخاص خصوصا الجدد منهم.

ما العمل؟ في رأيي المتواضع لابد من تدخل الحكومة أسوة في بعض الدول، ما المانع من وجود شركة عقارية مدعومة من الحكومة مثلا تعرض في السوق مكاتب تجارية مرخصة برقم آلي بمساحات مختلفة ابتداء من 250 دينارا مثلا؟ صدقوني حتى مع هذا الإيجار المنخفض ستكون هناك أرباح للعقار كونه غير مطلوب منه سوى توفير رقم آلي ومساحة مكتبية صغيرة، شرط ان تبقى هذه الشركة بعيدا عن (الخصخصة) وجعل المشروع بالكامل لدعم الشباب المغامر في القطاع الخاص، أعتقد هذه ستكون فكرة ممتازة. وإلى المختصين بالعقار اسمعونا رأيكم، وفي الختام سلام.